مواجهة وباء كورونا (كوفيد 19) في نطاق قواعد الامن الانساني الصحي

Confronting the Coronavirus (Covid19) within the scope of the health human security rules

أ.د. خالد عكاب حسون
جامعة تكريت/ كلية الحقوق
khalidegab@gmail.com

المقدمة

يعد مفهوم الأمن الإنساني متعدد الأشكال والأبعاد، فضلا عن كونه يعبر عن التصدي لأنواع متعددة من التحديات والتهديدات. أبعاد الأمن الإنساني عديدة، هي؛ الأمن الاقتصادي الذي يتمحور حول تهديدات الفقر والبطالة، الأمن الغذائي الذي يتمحور بمواجهة الجوع والمجاعات، والذي يهدف إلى تحقيق غاية مهمة تؤدي بالنتيجة استئصال الفقر والجوع، أما الأمن الصحي الذي يدور حول محور الأمراض القاتلة المعدية والأغذية غير الآمنة وغياب الرعاية الصحية، الأمن البيئي الذي يتحدد بمواجهة التلوث وتدهور واستنزاف الموارد، الأمن الجماعي وهو الذي يتكفل في انهاء التوترات الدينية والمذهبية والعرقية وصراعات الهوية، الأمن السياسي فهو يعالج موضوع غياب الديمقراطية والقمع وانتهاك حقوق الإنسان والأمن الشخصي العنف الشخصي والمنزلي وعمالة الأطفال والجريمة والإرهاب، فضلا عن ذلك التهديدات التي تخلفها الصراعات الداخلية، كالحرب الأهلية وغيرها، والصراعات الدولية كالحروب، يرتبط الأمن الإنساني بكل هذه التهديدات، ويحاول أن يضع الاستراتيجيات والسياسات لمعالجتها.

أهمية البحث

الأزمات الكبرى دائما تتسبب وتنتج عنها عواقب وخيمة ولربما تستمر هذه الاثار والعواقب اجيال عديدة، وعادة تكون هذه العواقب في كثير منها غير متوقعة. نجد ازمة الكساد الكبير لسنة 1929 حفزت وأذكت الانعزالية، والقومية، والفاشية، في حين نجد ان الحرب العالمية الثانية صاحبتها ونتجت عنها ويلات ومآسي حاضرة ومستمرة الى يومنا هذا ومن بينها صعود الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى عالمية تتصدر العالم. من عواقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على برجي التجارة العالميين تدخلين أمريكيين فاشلين، وصعود قوى اقليمية بتطلعات توسعية وأشكال جديدة من التطرف والارهاب غير معهود ومخالف لطبيعة المجتمعات

وانسجامها عبر قرون. تسببت الأزمة المالية لعام 2008 في زيادة الشعوبية المناهضة للمؤسسات التي حلت محل القادة في جميع أنحاء دول العالم. سيتتبع المهتمين بالقانون والعلاقات الدولية والدراسات في المستقبل آثارًا كبيرة نسبيًا على جائحة كوفيد 19 الحالية؛ التحدي يبدوا أن الأزمة ستستمر لسنوات بدلاً من الأشهر. وان كان الفيروس أقل فتكًا من غيره في الوفيات لكن اكثر نسبة في الاصابات خاصة تلك التي لم يتم اكتشافها في وقت مبكر فضلا عن كونه شديد العدوى وغالبًا ما ينتقل بدون أعراض.

إشكالية البحث

تتمثل اشكالية الموضوع بوجود الحق في الصحة بوصفه من الحقوق الطبيعية التي وردت في صلب قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان (الاعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي للحق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ولكن الاشكالية ان هذا الحق لم يأخذ دوره في التفعيل كما ينبغي في تطبيقات الدول والمنظمات الدولية وما زالت كثير من الدول لم تجسد هذا الحقد في التطبيق بما يعزز الامن الانساني في أهمية ارتباط هذا الحق بالحق في الحق بمستوى معيشي لائق في نطاق الامن الغذائي.

منهجية البحث

سنعتمد في بحث هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم فيه الباحث العلمي بوصف الظاهرة فضلا عن تحديد المشاكل العلمية المختلفة وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في دائرة البحث العلمي ثم يتم تحليل عناصر الموضوع ليمكننا إعطاء التفسير والنتائج المناسبة عن هذه الظاهرة ويمكن كذلك عن طريق اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ان نضع الظواهر المختلفة في المقارنات بين الظواهر المشابهة حتى يمكن تحديد العناصر المشتركة والمختلفة في الفروق و المتشابهات وسيكون نطاق البحث محدد بمسارين الاول هو الامن الغذائي الانساني لارتباطه الوثيق بالأمن الصحي الانساني.

هيكلية البحث

سنحاول في هذا البحث بيان وتوضيح أبعاد الأمن الصحي الإنساني في مواجهة وباء كورونا، لذلك نقسمه إلى مطلبين نوضح في الأول الأمن الغذائي الإنساني لعلاقته المباشرة بالأمن الصحي والأبعاد التي تمس حياة الإنسان ومعيشته، أما المطلب الثاني سوف نخصصه للحديث المباشر عن الامن الصحي ونطاق المواجهة لوباء كورونا.

المطلب الأول

الأمن الغذائي الإنساني

حدد برنامج الامم المتحدة الانمائي في تقريره الصادر عن التنمية البشرية لعام 1994 [1]الأبعاد التي تمس وتلامس حياة الإنسان ومعيشته، وهي سبعة أبعاد، وهي الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الصحي والأمن الاقتصادي والأمن الشخصي والأمن السياسي والأمن الاجتماعي[(2)].

اخذت مسألة الغذاء والأمن الغذائي نطاق واسع ومازالت، من اهتمام المجتمع الدولي، لعدة أسباب، يقع في مقدمتها إن الغذاء يشكل مرتبة متقدمة في قائمة الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع الدولي. خلال الثلاثة عقود الاخيرة ازداد اهتمام الدول بشكل عام والدول العربية بشكل خاص وملحوظ بحالة الأمن الغذائي على المستوى السياسي والشعبي مصحوبة بقلق مبرر، وقد جاء هذا الاهتمام المشوب بالقلق، نتيجة لعدد من المتغيرات المحلية والعالمية، ومنها حالة الجفاف التي عمت مناطق واسعة من العالم، وكذلك تزايد السكان وتراجع أسعار النفط في أوقات عديدة وآخرها ظهور وباء كوفيد 19 مع نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 [(3)]، في ضوء ذلك سنتناول مفهوم الامن الغذائي في فرع اول ودور المنظمات والمؤسسات الدولية في فرع ثاني وعلاقة وباء كورونا بالأمن الغذائي في فرع ثالث.

---

[1] - تقرير التنمية البشري الانمائي لسنة 1994.الذي جاء فيه (يقدم تقرير 1994 مفهوماً جديداً للأمن البشري ، والذي يوازن بين الأمن والشعوب بدلاً من الأراضي ، والتنمية بدلاً من الأسلحة. يدرس كلا من الاهتمامات الوطنية والعالمية للأمن البشري. يسعى التقرير إلى التعامل مع هذه الشواغل من خلال نموذج جديد للتنمية البشرية المستدامة ، والاستفادة من عائد السلام المحتمل ، وشكل جديد من التعاون الإنمائي ونظام معاد هيكلة للمؤسسات العالمية. ويقترح أن يوافق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على ميثاق اجتماعي عالمي ، ويصادق على نموذج للتنمية البشرية المستدامة ، وينشئ صندوقًا عالميًا للأمن البشري من خلال جني أرباح السلام المستقبلية ، والموافقة على ميثاق 20:20 للشواغل الإنسانية ذات الأولوية ، والتوصية بضرائب عالمية تعبئة الموارد وإنشاء مجلس الأمن الاقتصادي). متاح على الموقع التالي:
تاريخ الزيارة 23حزيران 2020 http://hdr.undp.org/en/content/human-development-report-1994

[2]- د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط3، مجد المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص222.

[3]- سالم توفيق ألنجفي، الأمن الغذائي العربي المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، 1998، ص14.

الفرع الاول– مفهوم الامن الغذائي

استلزم البحث في موضوع الامن الغذائي توسيع نطاق حماية الفرد عن طريق الأمن الإنساني، الذي اصبح من الموضوعات الجوهرية التي تستحق البحث كون مضامينه الحديثة تشكل الدعائم الأساسية للأمن العالمي المعاصر، فالأساس الذي يستند إليه الأمن الإنساني هو سلامة البشر، بمقاربة الأمن الإنساني، ومواجهة التهديدات غير التقليدية وغير الحكومية التي تهدد سلامة البشر[4]، أي تلك المتصلة بالعوامل الاقتصادية والغذائية والصحية فضلا عن عوامل اخرى وضحها تقرير الامم المتحدة لسنة 1994، وتتضح خطورة مشكلة الغذاء في دول العالم وفي الدول العربية بصورة خاصة، بسبب تأثيرها المزدوج على كل من انكشاف أمنها الغذائي الذي هو انكشاف للأمن القومي، وعلى قدرتها في تخفيض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى نمو السكان في المنطقة العربية بمعدلات اكبر من معدلات إنتاج الغذاء الى تفاقم المشكلة وتعقيدها، وتحول الفجوة الغذائية من مجرد مشكلة تجارية واقتصادية يمكن التغلب عليها إذا ما توفرت الموارد المالية اللازمة إلى مشكلة سياسية معقدة تصيب الأمن الإنساني والذي يؤدي بدوره إلى استقرار الدولة والأمن القومي[5].

وهنا يمكن القول ان مُصطلح الأمن الغذائي يشير إلى توفّر الغذاء للأفراد بدون نقص، ويعد الأمن الغذائي قد تحققّ فعلاً ينما يكون الفرد لا يخاف الجوع ولا يخشى أن يتعرض له، ويستخدم هذا المفهوم كمقياس لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه بسب عدّة عوامل تعد خطيرة ومنها الجفاف والحروب وانتشار الاوبئة والامراض.، وغيرها من الازمات والاشكاليات التي تقف عائقاً وتشكل تهديدا لتوفّر الأمن الغذائي[6].

---

[4] - د. خالد عكاب حسون، د. عادل حسن علي، ماهية الامن الانساني في إطار التنظيم الدولي المعاصر، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد-1 السنة -6، العدد- 20 ص 4 وما بعدها.

[5] - هاما ساكي كينسي، نظرية الامن الانساني في نطاق القانون الدولي المعاصر مع اشارة خاصة لدور اليابان، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق – جامعة القاهرة 2008، ص23-25.

[6]The International Food Policy Research Institute (IFPRI)–

(Food security, as defined by the United Nations' Committee on World Food Security, means that all people, at all times, have physical, social, and economic access to sufficient, safe, and nutritious food that meets their food preferences and dietary needs for an active and healthy life .Over the coming decades, a changing climate, growing global population, rising food prices, and environmental stressors will have significant yet uncertain impacts

. لذلك يعرف الأمن الغذائي بأنه (حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة مليئة بالنشاط والصحة) المنظمة العربية للتنمية الزراعية كذلك عرفته بأنه؛ (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد المجتمع اعتماداً على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطن العربي بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية) ويضاف تعريف اخر للأمن الغذائي بأنه (هو استطاعة الدولة من إنتاج وتنظيم وتجارة الغذاء بما يمكنها من إمداد كل مواطنيها بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردي الإنتاج وظروف السوق الدولية) [7].

ويفهم ان الأمن الغذائي يبين توفير كمية ونوع الغذاء المطلوب توفيره وكيفية الحصول على الغذاء من المصادر المحلية أو الأجنبية وضمان تدفقه من تلك المصادر. وكذلك قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية لإفراد المجتمع والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط مع ضمان تحقيق ذلك للأفراد الذي لا تمكنهم الظروف المادية من الحصول عليه، سواء كان ذلك من طريق الإنتاج المحلي أم الاستيراد، وفي حالة حصول اي نقص او تقصير من جانب السلطات الحاكمة سيكون المجتمع والدولة بمجمل عناصرها في مواجهة لتهديدات الامن الانساني بشكل عام بسبب الترابط الوثيق بين ابعاد الامن الانساني وعناصره[8]. وفي ضوء هذا التعريف يمكن للجميع أن يحقق أمنه الغذائي عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد أو من دول أخرى بالطبع مع تفضيل الإنتاج المحلي لما له من اهمية وامان واستيعاب للبطالة واستكمال الدائرة الاقتصادية، على إن لا يكون باهض الكلفة. وكلما كانت احتياجات المجتمع الغذائية الأساسية منتجة محليا كلما كان ذلك أدعى واوثق لاستدامة امنه الغذائي وعدم مواجهة اي تهديد له،

---

on food security. Adaptation strategies and policy responses to global change, including options for handling water allocation, land use patterns, food trade, postharvest food processing, and food prices and safety are urgently needed. IFPRI's work on food security includes analysis of cash transfers, promotion of sustainable agricultural technologies, building resilience to shocks, and managing trade-offs in food security, such as balancing the nutritional benefits of meat against the ecological costs of its production.).
ifpri.org/topic/food-security

[7]- د. احمد عمر الراوي، الأمن الغذائي في العراق، التحديات والأفاق المستقبلية، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة،العدد14، 2009مصدر سابق، ص88.

[8] - د. خالد عكاب حسون العبيدي، التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،المجلد4، العدد13، السنة 4، 2012،ص23.

تهديد وان الدول التي لا تستطيع توفير الغذاء لشعوبها من المصادر المحلية مؤكد انها ستصبح عاجزة أمام الضغوط التي تواجهها ولربما ستصل الى عتبة الدولة الفاشلة[9]، وان ذلك بالنتيجة سيعرض أمنها القومي للخطر. عليه فأن تغطية احتياجات المجتمع الغذائية الأساسية من انتاجه الوطني أي المحلي يعد من أهم مؤشرات ومعايير تحقيق الأمن الغذائي[(10)].

الفرع الثاني – دور المؤسسات والمنظمات الدولية في تفعيل الامن الغذائي

تعد منظمة الغذاء والزراعة الدولية (FAO)[11]، من المنظمات المهتمة بموضوع توفير الغذاء للإنسان. وقد اقيمت حول ذلك العديد من المؤتمرات وكان المؤتمر الذي عقدته المنظمة في عام 1996 يعد من المؤتمرات المهمة، والذي رفع شعار "الغذاء للجميع"، ناقش المؤتمر إمكانية معالجة مشكلة 839 مليون إنسان في العالم معرض للمجاعة. لان الإجراءات الدولية التي دعا إليها المؤتمر كانت محاولة لمعالجة مشكلة الجياع يعتقد الباحث انها لم تفلح، لان بعد مرور (24) سنة على المؤتمر نجد إن الجياع قد ازدادوا اليوم ليصلوا إلى أكثر من 1000 مليون إنسان، واليوم مجازا وحسب تقديرات هذه المنظمة خلال مدة انتشار هذا الوباء يعاني قرابة 690 مليون شخص من الجوع، بزيادة نحو عشرة ملايين شخص منذ بداية عام

---

[9] – د. خالد عكاب حسون العبيدي، موقف القانون الدولي المعاصر من مفهوم الدولة الفاشلة، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الماجستير 2017_2018 ، ص43–44، غير منشورة.

(يمكن ان تكون الدولة فاشلة حينما تنتهك سيادتها وتصبح مقيّدة بسبب مواجهتها عقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، أو وجود قوات عسكرية او امنية أجنبية على أراضيها. وخصائص هذا المفهوم، هي عدم قدرة الدولة أو ليس لديها الرغبة في حماية المواطنين في اقليمها او توفير الحماية الدبلوماسية لهم خارج اقليمها اواعتبار نفسها فوق القانون الوطني أو الدولي، فتقوم بممارس العنف والانتهاكات المباشرة لقواعد القانون الدولي وترتكب العدوان، أو كونها تعاني عجزًا ديمقراطيًا يجرِّد مؤسّساتها الحكومية من جوهرها الحقيقي. هذه السمات والتوصيفات، تجعل من السهل جدًا اتهام الدول ووصفها بالفشل من دون وجود وقائع أو حقائق تدلّ على الفشل، وهذا يعد معززا لحالة الالتباس والافتقار إلى الدقة في المفهوم.).

[10]– د. خضران بن حمدان الزهراني ود. صديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع التطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص14.

[11] – منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة FAO، (يعدّ تعزيز نظم إنتاج الأغذية وتوزيعها أمر أساسي لمكافحة الجوع، وهو ينطوي على المساعدة في التصدي للأمراض أينما ظهرت في لدى البشر أو الحيوانات أو النباتات أو البيئة. ويعدّ وباء كوفيد 19 المستجدّ أزمة صحية عالمية، وتؤدّي منظمة الأغذية والزراعة دوراً في تقييم ومواجهة آثاره المحتملة على حياة الناس وسبل عيشهم، وتجارة الغذاء العالمية، والأسواق، وسلاسل إمدادات الغذاء، والثروة الحيوانية.).

متاح على الموقع التالي: http://www.fao.org/home/ar/

2019. ويمكن أن تضيف جائحة كوفيد-19 ما بين 83 إلى 132 مليونا إلى هذا الرقم، اعتماداً على سيناريو النمو الاقتصادي[12]. ومع الالتزام الذي تبناه المجتمع الدولي بضرورة القضاء على الجوع، تحقيق الأمن الغذائي، تحسين التغذية وذلك بحلول عام 2030، لكن وما يزال واحداً من كل تسعة أشخاص في العالم لا يمتلك ما يكفيه من الغذاء عليه نجد ان الغذاء وما يتعلق به من مساعدات يكون في صميم الجهود الساعية إلى كسر حلقة الجوع والفقر[13].

وبتتبع ما تقوم به هذه المنظمة ان جهود البرنامج تركز على تقديم المساعدات الطارئة، فضلا عن الإغاثة والتأهيل، والمعونة الإنمائية والعمليات الخاصة. وتجري ثلثا أعمالها في الدول والمناطق المتضررة من الصراعات المسلحة الدولية والداخلية، حيث يكون الناس على الدوام عرضة لنقص التغذية بثلاثة أضعاف مقارنة بمن يعيشون في دول مستقرة وآمنة خالية من الصراعات[14].

---

[12] – حيث تعمل هذه المنظمة (FAO)عن قرب مع منظمة الصحة العالمية (WHO) وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية لصحة الحيوان وشركاء آخرين، وتسخر شبكات واسعة النطاق للدفع بالمزيد من البحوث ودعم التحقيقات الجارية وتبادل المعارف الهامة. (تحليل كيفية تأثير وباء كوفيد 19 المستجدّ على قطاع الأغذية والزراعة. سيساعد هذا التحليل، حسب المناطق الجغرافية، على تحديد درجات تعرض البلدان للصدمة التي سببها الوباء. واستناداً إلى نتائج هذا التحليل، سيجري وضع تصنيف قطري للتعرض للوباء وتحديثها باستمرار.) متاح على الموقع التالي: http://www.fao.org/2019-ncov/analysis/ar

[13] – برنامج الاغذية العالمي، نظرة عامة على استراتيجية البرنامج، متاح على الموقع التالي:
https://ar.wfp.org/overview

[14] – دور المنظمة في ظل ازمة كوفيد 19 تجسد بتحقيق الاهداف التالية،
(بهدف تزويد صانعي القرار في جميع أنحاء العالم بمعلومات سليمة عن تدابير السياسة العامة للحفاظ على بقاء النظم الغذائية، فإن منظمة الأغذية والزراعة تقوم بما يلي:
تحليل كيفية تأثير وباء كوفيد 19 المستجدّ على قطاع الأغذية والزراعة. سيساعد هذا التحليل، حسب المناطق الجغرافية، على تحديد درجات تعرض البلدان للصدمة التي سببها الوباء. واستناداً إلى نتائج هذا التحليل، سيجري وضع تصنيف قطري للتعرض للوباء وتحديثها باستمرار.
إصدار سلسلة من الموجزات التقنية والمتعلقة بالسياسية العامّة لتي تقدم تقييما كميا ونوعيا لآثار الوباء على سبل العيش والأغذية والزراعة والأسواق وكذلك على الفقر والتغذية.
إجراء تقييم عالمي – من خلال مختبر البيانات واستخدام البيانات الضخمة وكشط النصوص والذكاء الاصطناعي – يحدد ويتتبع استجابات السياسات التي اعتمدتها البلدان خلال الأزمات السابقة. يتم جمع الممارسات والاستجابات في مجال السياسات وتحديثها باستمرار في صفحة سياسات منظمة الأغذية والزراعة، وتصنيفها في ستة مجالات مواضيعية رئيسية: حالات الطوارئ، والتغذية، والتجارة، والحماية الاجتماعية، والتنمية والتحول، والعوامل المحفّزة وتلك المثبطة.

في حالات الطوارئ وحالات الازمات، يكون البرنامج أول من يتصدر المشهد، فيقدم المساعدة الغذائية لضحايا الحروب، والصراعات الأهلية، والجفاف، والفيضانات، والزلازل، والأعاصير، وتلف المحاصيل والكوارث الطبيعية. وعندما تهدأ حدة الطوارئ، يساعد البرنامج المجتمعات المحلية على إعادة تأهيل المتضررين وسبل كسب الرزق المدمرة. كذلك يعمل هذا البرنامج على تعزيز القدرة على الصمود لدى الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات الممتدة وذلك من خلال إدماج البُعد الإنمائي في تلبية الاستجابة الإنسانية' وفي هذا الاطار وجهت منظمة الاغذية والزراعة (FAO) رسائل اساسية ومهمة[15].

استخدام قاعدة بيانات تحليل سياسات الأغذية والزراعة لتقديم لمحة عامة عن القرارات الحالية في مجال السياسة العامة التي تعتمدها البلدان الأعضاء للتخفيف من آثار جائحة وباء كوفيد 19 المستجدّ على النظم الغذائية والزراعية.).

وهي متاحة على موقع المنظمة التالي: /http://www.fao.org/2019-ncov/ar

[15] – الرسائل الاساسية التي وجهتها منظمة الاغذية والزراعة (FAO) بشأن ازمة كوفيد 19:

(تعدّ جائحة وباء كوفيد 19 المستجدّ أزمة عالمية تؤثر بالفعل على قطاع الأغذية والزراعة. اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إبقاء سلاسل الإمداد الغذائي حية، محليا ودوليا، للتخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي سيكون لها تأثير كبير على الجميع، ولا سيما على الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً.

على الرغم من أن الاضطرابات في سلسلة الإمدادات الغذائية ضئيلة حتى الآن، فقد ظهرت بالفعل تحديات من حيث اللوجستيات. فالغذاءيحتاج إلى التنقل عبر الحدود دون قيود ، وبالامتثال لمعايير سلامة الأغذية القائمة.

للتخفيف من آثار الوباء على الأغذية والزراعة، تحث المنظمة البلدان على تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية لسكانها الضعفاء، وتعزيز برامجها للحماية الاجتماعية، والحفاظ على استمرار تجارة الأغذية العالمية، والحفاظ على حركة سلسلة الإمداد المحلية، ودعم قدرة صغار المزارعين على زيادة إنتاج الغذاء.

تعد البلدان التي تعيش أزمات إنسانية معرضة بشكل خاص لآثار هذه الجائحة. وحتى مع احتمال تزايد احتياجاتها المحلية نتيجة للوباء، من الأهمية بمكان أن تكفل البلدان المانحة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية حيثما يكون انعدام الأمن الغذائي مرتفعا بالفعل. ف المرض لا يعترف الحدود. إذا تُرك المجتمع البشري بأسره دون حسيب أو رقيب في مكان واحد، فإنه يظل معرضا للخطر.

في حين أن هناك بحوثا جارية في أصل الحيوانات المحتمل كوفيد 19 الجديد (سارس –كوف 2)، فإن انتشار وتطور الوباء البشري الحالي يرجع إلى انتقال العدوى من إنسان إلى آخر. ولا يوجد دليل حالي على أن الحيوانات تؤدي دوراً في انتشار وباء كوفيد 19 المستجدّ. كممارسة عامة، عند العناية بأي نوع من الحيوانات، اغسل يديك دائمًا قبل وبعد التفاعل معه.

اللحوم من الماشية الصحية التي يتم طهيها جيدا لا تزال آمنة ، ويمكن تناولها. و لا ينبغي للناس تناول اللحوم التي تتبع من الحيوانات البرية أو الماشية المريضة أو التي ماتت لأسباب غير معروفة، أو ذبحها أواستخدامها اللباس أو بيعها أو إعدادها أو استهلاكها. وينبغي عدم استهلاك اللحوم البرية النيئة أو الأطباق غير المطبوخة التي تحتوي على دم الحيوانات البرية، لأن هذه الممارسات تعرض الناس لخطر كبير للإصابة بأنواع كثيرة من حالات العدوى.

لا ينبغي أن تستهلك اللحوم البرية النيئة أو الأطباق غير المطبوخة التي تحضَّر من دم الحيوانات البرية. ف هذه الممارسات تعرض الناس لخطر الإصابة بعدد من حالات العدوى.

ينبغي إبلاغ سلطات الصحة الحيوانية بأي اعتلال أو نفوق غير عادي للحيوانات). وهي متاحة على الموقع التالي:

وفي حقبة ازمة كوفيد 19 التي هي مستمرة لحد كتابة هذا البحث فان منظمة الأغذية والزراعة ما برحت تؤدّي دوراً في تقييم ومواجهة آثار هذا الوباء المحتملة والمثرة في حياة الناس وسبل عيشهم، وحركة تجارة الغذاء العالمية، ونظام الأسواق، واستمرارية تدفق إمدادات الغذاء، والثروة الحيوانية.وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وفق رؤية، أن ذلك سيسمح للدول باستباق الاضطرابات المحتملة للوباء فضلا عن التخفيف من حدتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى الحفاظ على جزء كبير من الأمن الغذائي للناس وسبل معيشتهم، وتجنب ردود الفعل قدر الامكان الناجمة عن الخوف والذعر الذي يمكن أن يؤديان إلى تفاقم الاضطرابات وتدهور الغذاء وأمن التغذية لأكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً في دول كثيرة.

كذلك فان منظمة الأغذية والزراعة تعمل واستمرار مع ضعف امكاناتها قياسا بحجم الازمة وشدتها عن كثب مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمة الدولية لصحة الحيوان وشركاء آخرين، وتسخر شبكات واسعة النطاق للدفع بالمزيد من البحوث ودعم التحقيقات الجارية وتبادل المعارف الهامة.

أما برنامج الغذاء العالمي (WFP)[16]، فهو يعمل من منطلق خبراته الطويلة المتراكمة والواسعة في آليات الاستجابة اللازمة لحالات الطوارئ وكذلك خدمات اللوجستيات والدعم اللازم وسلاسل التوريد، وعمل ويعمل الان مع منظمة الصحة العالمية، ومنظومة أجهزة الأمم المتحدة، ومجتمع المنظمات غير الحكومية وكذلك الحكومات، ويستخدم هذا البرنامج بمختلف فرقه واجهزته قدراته وخبراته اللوجستية لتقديم هذه الخدمات في المناطق التي لا تتوفر فيها القدرات التجارية في الوقت الحالي، بما يعزز ويسهل نقل الشحنات الضرورية من الإمدادات الصحية والإنسانية والموظفين إلى المناطق التي تحتاج إليها بشدة.

كذلك فالبرنامج على استعداد لتقديم خبراته وامكاناته في مجالات جمع البيانات وتحليلها، ودعم السياسات، وتقديم الخدمات لتكون في خدمة الاستراتيجيات التي تحتاجها الحكومات في معالجة التداعيات متوسطة الأجل لازمة كوفيد 19.

/http://www.fao.org/2019-ncov/ar

[16] – برنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الامم المتحدة،
ar.wfp.org

ويشمل ذلك العمل مع الحكومات من أجل ما يلي:

1- القيام بتعزيز وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية في محاولة التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل مباشر وفوري الى حد ما.

2- العمل على دعم الإنتاج الغذائي والتجارة والتوزيع والاستهلاك.

3- توفير سبل دعم النظم الصحية الوطنية عن طريق تحسين سلاسل الإمداد.

4- جمع البيانات وخدمات التغذية التي تستهدف الفئات الأشد حاجة لها.

5- يعمل البرنامج على توفير بدائل للتغذية المدرسية في الأماكن التي تم تعليق الأنشطة التعليمية فيها في أعقاب انتشار كوفيد 19.

واخر المؤسسات الدولية التي تعمل على توفير الامن الغذائي وتخفيف حدة ازمة كوفيد 19 وهو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق) وهو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، وهو أحد النتائج الرئيسية التي أسفر عنها مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1974.

ونظَّمت الأمم المتحدة المؤتمر في حينه استجابة للتحدي الذي شكلته الأزمات الغذائية التي شهدها العالم في مطلع سبعينات القرن الماضي حينما تسبب نقص الأغذية في الكثير من دول العالم في تفشي المجاعة وسوء التغذية، خاصة في عدد من دول قارة أفريقيا الواقعة في منطقة الساحل.

لذلك يعدّ النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة حسب تقديرات الصندوق، أكثر فعالية بمرتين إلى ثلاث مرات في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي مقارنة بنمو القطاعات الأخرى. كذلك يمكن أن تساعد الاستثمارات في قطاع الزراعة ولو على نطاق صغير في إنعاش إنتاج الأغذية، وخلق فرص العمل في أعقاب الأزمات، وتمكين المجتمعات الريفية من التعافي[17].

[17] - استجابة دولية لحالات نقص الغذاء في العالم، موقع الصندوق:
(لقد أدرك زعماء العالم أن السبب وراء انعدام الأمن الغذائي والمجاعة ليس الإخفاق في إنتاج الأغذية، بل مشاكل هيكلية متصلة بالفقر. ومما ضاعف ذلك أن أغلبية السكان الفقراء في العالم النامي يعيشون في المناطق الريفية.
واستجابة لهذه التحديات المعقَّدة، تقرَّر "إنشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية على الفور لتمويل مشروعات التنمية الزراعية المخصصة بصورة رئيسية لإنتاج الأغذية في البلاد النامية ... ويُقدِّم الصندوق التمويل بالدرجة الأولى للمشروعات والبرامج الموضوعة خصيصاً لإدخال نُظم الأغذية أو توسيع هذه النُظم أو تحسينها ولتعزيز السياسات والمؤسسات المتصلة بذلك ..."وبعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر روما، أنشئ الصندوق كمؤسسة مالية دولية في عام 1977. ومنذ ذلك الحين، يستفيد من المشروعات التي يدعمها الصندوق ملايين البشر.). وهو متاح على الموقع التالي:
https://www.ifad.org/ar/history

من كل ما تقدم يمكن القول ان مسألة توفير الغذاء تعد من أكثر القضايا المؤرقة لمعظم الحكومات والمؤسسات الدولية في دول العالم النامي التي تعاني من عجز في إنتاجها الغذائي، سيما بعد التراجع الملحوظ لمعدلات انتاج الغذاء العالمية وارتفاع الأسعار بسبب عدم قدرتها المالية على تحمل الفواتير العالية لإقيام الغذاء المستورد لغرض توفيرها لشعوبها.

الفرع الثالث– العلاقة بين الامن الغذائي والامن الصحي

أثبتت التطبيقات العملية والتجارب أن توفير الغذاء واتاحته بالكميات المطلوبة حتى يتحقق الأمن الغذائي لم يعد كافيا، بل ينبغي ان يحتوي هذا الغذاء على عوامل وافية للجسم يمده بالطاقة المطلوبة ليعيش الإنسان حياة صحية ذات نشاط وحيوية وكما ينبغي إن يكون الغذاء أمنا للاستهلاك وغير ملوث. من الامور الأساسية واللازمة هو إتاحة كميات كافية من الأغذية المأمونة والمغذية حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية لأجل الحفاظ على الحياة وتعزيز التمتع بالصحة الجيدة، لان الأغذية غير المأمونة والرأي هنا كذلك لمنظمة الصحة العالمية والتي تحتوي على جراثيم أو فيروسات أو طفيليات أو مواد كيميائية ضارة ستتسبب بأكثر من 200 مرض، من الإسهال إلى السرطان.

وتشير التقديرات إلى إصابة 600 مليون شخص أي حوالي شخص واحد كل 10 أشخاص في العالم بالمرض بعد تناول غذاء ملوث ووفاة 420000 شخص سنوياً، ممّا يؤدي بالنتيجة إلى حرمان 33 مليون شخص سنويا من الحياة المفعمة بالصحة (سنوات العمر المصحّحة باحتساب مدد الإعاقة)، ومن خصائص العدوى بالفايروس هي الغثيان والقيء القذفي والإسهال المائي وآلام البطن. وفيروس التهاب الكبد A يمكن أن يسبب أمراضاً كبدية طويلة الأمد وينتشر عادة عن طريق الأغذية البحرية النيئة أو غير المطهية بقدر كاف أو المنتجات النيئة الملوثة. وغالباً ما يكون القائمون على مناولة الأغذية المصابون بالعدوى مصدر تلوث الأغذية[18]. وهذا يطلق عليه بـ (أمان الغذاء) والذي عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه (مجموعة الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء التي تجعل الغذاء أمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي)[(19)].

---

18 _

19- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة الكويت، 1998، ص28.

ومن كل ما تقدم، فان أمان الغذاء لا يتوقف على توفير الغذاء فقط؛ بل الامر يستلزم على وصوله إلى المستهلك وهو صالح للاستخدام البشري بصورة صحيحة وصحية واجتماعية، فضلا عن ذلك لا يتوقف الأمن الغذائي على قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء وفق قدراتهم وإمكانياتهم المادية دائما؛ بل ينبغي ان يكون الحصول عليه في الوقت الذي يحتاجونه وبالسهولة البسيطة وغير المعقدة مع الشعور بتوفره والاطمئنان لاستمراره.

وأن الأمن الغذائي يعد من أهم إبعاد الأمن الإنساني، هذا من منظور أنساني، لإن معظم دول العالم الثالث اليوم تعاني وبشكل جلي وواضح من مشاكل وفي مقدمة هذه المشاكل هي عدم قدرة هذا الدول على توفير الغذاء لمواطنيها وان شعوب تلك الدول تعاني من مستويات متدنية في حصولها على الغذاء، وان نسبة أكثر من نصف تلك الشعوب تعاني من نقص الإمدادات الغذائية، أما بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء، أو لعدم قدرة تلك الدول على استيراد المواد الغذائية، حيث أدى ذلك إلى زيادة عدد الذين يعانون من سوء التغذية تصل إلى أكثر من مليار إنسان، إي سدس سكان العالم اليوم يعانون بشكل أو بأخر من مشاكل وقسم يصل الى ظاهرة انهيار أمنهم الغذائي، ولبنان ليس ببعيد عن هذا التوصيف.

بالرغم من أهمية الأمن الغذائي للإنسانية دولا وشعوب، هنالك العديد من المنظمات الدولية وغير الدولية التي تبنت هذا الجانب ودعمت الأمن الغذائي من جميع الجوانب بحسب امكاناتها وقدراتها المتواضعة، ولكن ما نجده اليوم هو ان الأمن الغذائي اصبح يستغل كورقة ضغط سياسية من دول معينة لإجبار دول أخرى على تنفيذ شروط الدولة المهيمنة على الموارد الغذائية. كذلك استخدم الغذاء عقوبة من جانب منظمات ودول معينة لإجبار الطرف المحتاج للغذاء الى شروط المهيمنين على إنتاج الغذاء وهذا ما نفذته الولايات المتحدة الأمريكية حين إيقاف شحنات القمح المصدرة للاتحاد السوفيتي السابق عندما دخلت قوات الاتحاد السوفيتي إلى أفغانستان بهدف التأثير على قراره السياسي. كما استخدم الغذاء كوسيلة اساسية في تنفيذ الحصار الاقتصادي المفروض على العراق من الأمم المتحدة كورقة ضغط على نظامه السياسي 1990–2003. بالرغم من علم ومعرفة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن أن العقوبات الاقتصادية تحرم العراقيين من الحصول على الحاجات الغذائية الأساسية وقد أدت العقوبات الاقتصادية إلى موت الكثير من أطفال العراق

بسبب سوء التغذية وانعدام المستلزمات الصحية.[20] وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من مليون طفل عراقي توفوا نتيجة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق حتى عام 1999 وذلك بسبب عدم توفير الأمن الغذائي وسوء التغذية للشعب العراقي[21].

وكذلك استخدام وتطبيق الحصار الاقتصادي ضد سكان مدينة غزة في فلسطين المحتلة لحرمان الشعب الفلسطيني من غذائه بهدف تحقيق موقف سياسي ضد منظمة حماس رغم الدعوات الدولية المتصاعدة حول حقوق الإنسان[22].

---

[1]- الدكتورة فيوليت داغر، الأمينة العامة للجنة العربية لحقوق الإنسان، العقوبات الاقتصادية على العراق، بعثة تحقيق إلى بغداد من 13 إلى 20 أيار/مايو 1999،
(لقد أجهز الحصار الذي هو شكل آخر للحرب غير المسلحة والصامتة والمضنية على هذا البلد بشكل مروع. ألم يقل يوما الرئيس وودرو ويلسون: "كلا ليس الحرب، بل شئ آخر أكثر هولاً من الحرب. طبقوا هذا العلاج الاقتصادي السلمي الصامت القاتل ولن تعود هناك حاجة إلى القوة. المقاطعة هي البديل عن الحرب". فالذين توفوا نتيجته من الشعب العراقي أكثر من الذين قضوا بسبب العمليات الحربية. إضافة إلى أن البنى التحتية قد دمرت بشكل شبه كامل بسبب العمليات العسكرية، كان النقل البحري والجوي قد منع وتوقفت بسبب الحظر أعمال الاعمار والصيانة وخطط التنمية. وقد تدهور نتيجة لذلك مستوى المعيشة بشكل حاد عما كان عليه قبل1990 وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بحدود الثلثين في 1991 نتيجة انخفاض إنتاج النفط بنسبة 85% وبسبب تدمير قطاعي الصناعة والخدمات.
لم يعد هناك مخزون من الغذاء، وتضرر حصاد الحبوب نتيجة تدمير شبكة الري والبزل وعدم توافر الأجزاء الاحتياطية للصيانة وتوقف الحصول على الأسمدة والمبيدات التي كانت تستورد. كما ولم يعد بالإمكان توفير الحليب للأطفال ما عدا المرضى منهم وبموجب وصفة طبية. كثيرون من الموظفين لم يستطيعوا الحصول على رواتبهم بالإضافة لتوقف النظام المصرفي بأغلبيته وللتضخم الشديد حيث ازدادت أسعار مواد غذائية ضرورية بما يعلو عن ألف بالمائة. كذلك لم يعد بمستطاع السلطات أن تدعم مربي الدواجن حيث أن المختبر الوحيد المنتج للقاحات البيطرية في مكافحة الأمراض التي تصيبها قد دمر بالقصف. وتسبب نفاذ المواد من مراكز التوزيع بعدم حصول عائلات كثيرة على حصصها التموينية، حيث كانت السلطات العراقية قد طبقت بعد عدة أيام من بداية الحصار نظام توزيع الحصص مدعمة أسعار المواد الأساسية. وهذا الإجراء منع حدوث مجاعة إذ كان يحصل الفرد شهريا على حصة غذائية مؤلفة من 8 كلغ طحين وكلغ واحد أرز و1.5 كلغ سكر و50 غرام شاي وكلغ من البقوليات و50 غرام زيت. بعض هذه الحصص خفف بعد 4 سنوات نظرا لتواصل تدهور الوضع الاقتصادي.).
وهو متاح على الموقع التالي:
http://ar.achr.eu/reports/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[21]- د. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط1، مطبعة سيكيو، بيروت، 2001، ص46.

[22]- احمد عمر الراوي، المصدر السابق،ص89.

المطلب الثاني

الأمن الصحي الإنساني

التغييرات المستمرة في الوضع الصحي لدول العالم تتباين بشدة سواء كان ذلك داخل الدول أم بينها، كما أن التحسن في القطاع الصحي والذي تشهده الكثير من الدول لم يكن إلا تحسن طفيف، ويعود السبب في ذلك وبشكل رئيس إلى بطء التنمية الاقتصادية، وكذلك انعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية في بعض الدول هو العامل الرئيس وراء بطء التطور في مجال الصحة الوطنية. وهذا يعود بنا إلى خصائص الأمن الإنساني بكون إبعاد الأمن الإنساني هي مترابطة متكاملة، حيث لا يمكن تحقيق الأمن الصحي إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرع الاول– التطور التاريخي للأمن الصحي

شهد العالم بدوله المختلفة ازمات وبائية عديدة منها الطاعون أو "الموت الأسود" الذي ذهب بسببه موت 50 مليون شخص تقريباً، أي ما يقارب25%–60% من سكان أوروبا في القرن الرابع عشر مع بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد نهاية الحرب العالمية الاولى توفي أكثر من 40 مليون شخص بوباء الانفلونزا الاسبانية العالمي، ومع نهاية القرن العشرين فإن انفلونزا الخنازير وأنفلونزا الطيور والسارس نتج عنها ومن آثارها الكثير من القلق والخوف داخل مجتمعات كثير من دول العالم. تعد الأمراض المعدية تهديدا للأمن الإنساني ولكنه ليس جديدا، الامر المهم هو الطرق التي تحدث بها تلك الأوبئة، فضلا عن آثارها، كذلك فالطريقة التي نواجه بها هذه الأوبة والأمراض هي الاهم والاكثر التزاما في تحقيق الامن الصحي، فضلا عن التداخل بين الصحة والأمن، لذلك ظهر مفهوم "الأمن الصحي" من جانب منظمة الامم المتحدة بوصفه احد ابعاد الامن الانساني، واليوم مع منتصف سنة 2020 نجد ان فايروس كورونا يمثل الخطر الصحي الأمني الأكبر على الإطلاق[23].

وبالاضافة الى دور الامم المتحدة في التركيز منذ سنة 1994 على مفهوم الامن الانساني وابعاده المختلفة بما فيها الامن الصحي، نجد ان مجلس الأمن تدخل في موضوع الامن الصحي سنة 2000 في الاجتماع التاريخي في كيفية التعاطي مع الأمراض، حينما أعلن المجلس ولأول مرة في أن فيروس نقص المناعة

[23] - قنوفي وسيلة، امن الانسان بين مقاربة الامن الانساني ومباديء القانون الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد لمين دباغين. سطيف 2، 2017، ص30-31.

البشرية/الإيدز يعد تهديدا خطرا في اطار الصحة للاستقرار والأمن ويوصف هذا التوجه من جانب مجلس الامن بانه دافع لتغيير الطريقة التي كان العالم بدوله المختلفة يتعاطى بها مع الأمراض الانتقالية والأوبئة[24]. فالاجتماع في مجلس الامن وضع أسس لتوافق جديد لمواجهة الأمراض الانتقالية والأوبئة، وطلب من الدول لمكافحة أثرها وزيادة انتشارها[25]. وهذا يعد بانه تحول مهم في المفاهيم الأمنية لاستيعاب التهديدات الصحية الناجمة عن الأمراض بوصفها من بين اهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني. ومما ترتب على ذلك، هو الانعكاس الواضح في العلاقات الدولية، فضلا عن تصريحات صناع القرار السياسي بأوسع نطاق خلال النصف الأول من العقد الماضي، بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بات يعامل بكونه قضية أمن دولي بشكل راسخ.

وخلال العقد الماضي شهدت الأوضاع الصحية العالمية تدهورا، ويمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث أنواع، النوع الأول الدول التي انهارت بناها الاجتماعية والاقتصادية نتيجة الصراعات المسلحة [(26)].أما النوع الثاني فهي الدول التي تعاني من وباء فيروس الايدز، والنوع الثالث فيضم معظم الدول الشيوعية والتي كانت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي عمتها بعد سقوط الشيوعية عام1990 [(27)].

الفرع الثاني– ماهية الامن الصحي

يمكن للمتتبع تحديد عدد من جوانب القصور والضعف في مختلف جوانب الحياة والتي مازالت أكثر دول العالم تعانيها بمجال الصحة، فقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الامم المتحدة لسنة 2001 إلى أن هنالك 83 دولة فيها 70 بالمائة من سكان العالم ليست على المسار الصحيح لخفض عدد المواطنين الذين لا يستطيعون الوصول إلى مياه شرب أمنة إلى النصف، كما يوجد 2/3 مليار نسمة لا يحصلون على الصرف الصحي، و968 مليون من دون إمكانية للحصول على مصادر مياه محسنة، و34 مليون نسمة يعيشون بمرض نقص المناعة المكتسبة(الايدز)حتى نهاية عام2000، و2/2 مليون نسمة يموتون سنويا من

[24] - حسين باسم. "مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين". مجلة بيت الحكمة. العدد 38. 2019.
[25] - مسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمليات الدولية لحفظ السلام المقـــرر المـــؤرخ ١٧ تموز/يوليـــه ٢٠٠٠ (الجلســـــة ٤١٧٢ :(القـــــرار ١٣٠٨(٢٠٠٠)
[26]- د.هانس روسلينج، التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي، ط1، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص3.
[27]- د. هانس روسلينج، مصدر سابق، ص3.

تلوث الهواء.[28] وهذه الظروف والظواهر تؤثر بمجملها في صحة الانسان التي يمكن تعريفها وفقا لمنظمة الصحة العالمية لسنة 1948 بأنها (ليست مجرد عدم وجود مرض أو عاهة فحسب، وإنما هي حالة متكاملة تجمع بين سلامة العقل والبدن والرفاهية الاجتماعية) وان الصحة بوصفها حق للإنسان ينبغي أن تأخذ بالاعتبار السعادة الروحية وإبعاد أخرى اشد عمقا في حياة الإنسان [29]. وقد أقرت معظم القواعد الدولية والإقليمية والداخلية بكون الصحة هي حق للإنسان، بدءً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في10 كانون الأول عام 1948 الذي جاء في الفقرة أولا من المادة الخامسة والعشرون (لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية) [30]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادر في 16 كانون الأول عام 1966 الذي جاء في المادة الثانية عشر منه (1- تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق الإنسان في التمتع بأعلى مستوي من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه 2- تشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتامين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من اجل : ا. خفض معدل المواليد وموتي الرضع وتامين نمو الطفل نموا صحيا. ب. تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية. ج. الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجاتها ومكافحتها. د. تهيئة ظروف من شانها تامين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.)[31]. والمادة 17 فقرة (ب) من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام [32]. والمادة 35 من شرعية الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي، الصادر في 18 كانون الأول عام 2000 [33]. والمادة (31)/ أولا من دستور جمهورية العراق لعام 2005 [34].

28- مصطفى محمود عبد السلام، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 مساهمة التقنيات الحديثة في خدمة التنمية البشرية، قراءات منشورة في مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد271، 2001، ص156.

29 - د. هانس روسلينج، مصدر نفسه، ص6.

30 - المادة (25) فقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام1948.

31- المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

32- (لكل إنسان على مجتمعه ودولته حق الرعاية الصحية والاجتماعية بتهيئة جميع المرافق العامة التي تحتاج أليها في حدود الإمكانات المتاحة).

33- (لكل شخص الحق في الوصول إلى الوقاية الصحية، وفي الاستفادة من العلاجات الطبية، في شروط تضعها التشريعات والممارسات الوطنية. ويضمن في تحديد، وتنفيذ كل سياسات وأعمال الاتحاد، مستوى مرتفع من حماية الصحة البشرية.

34- (لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعني الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية).

كذلك، فالحق في الصحة منصوص عليه في صلب المادة "5" من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، وكذلك جاءت المادتين"12/11" من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، ونصت المادة " ٢٤ "من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي دخلت حيز النفاذ سنة 1990، كذلك نجد ان بالحق بالصحة تم النص عليه في عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية.

وينطوي الحق في الصحة على حريات متقدمة تشمل استحقاقات كذلك على السواء. اي يمكن وصفها بان الحق في الصحة سلبي وايجابي، إذ تعني الحريات حق الانسان في التحكم في صحته، بما فيها عدم الخضوع للعلاج الطبي والتجارب الطبية دون رضاه اي ان الدولة ملزمة بعدم التعرض لهذا الحق وهذا هو التعبير عن الالتزام السلبي للحق في الصحة. في حين تعني الاستحقاقات الحق في نظام حماية صحية (أي الرعاية الصحية والمقومات الأساسية للصحة) وهذا التزام على الدولة توفيره وتهيئة الفرص المناسبة له ليوفر للناس تكافؤ الفرص في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة وهذا هو الالتزام الايجابي للحق في الصحة من جانب الدولة.

وإذا كانت طبيعة الحق في الصحة ينطوي على مفهوما واسعا، فان توفير الدواء اللازم لمن يحتاجه؛ يعد من أولويات هذا الحق، حيث أن الدواء سلعة محدودة المرونة جدا لا يمكن الاستغناء عنها كونها ضرورية للسلامة البدنية وأيضاً في أحوال كثيرة للبقاء على قيد الحياة. ولذلك اتجهت المنظمات والهيئات والأفراد المهتمون بحقوق الإنسان للدعوة إلى أهمية ضمان توفير الدواء الجيد وبشكل يتيح للجميع إمكانية الحصول عليه[35].

ويهدف الأمن الصحي الى إيجاد الوسائل الكفيلة لحماية إفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي يتعرضون لها، وذلك في سبيل جعلهم يعيشون حياة آمنة صحيا وأكثر استقرار وهذا يدخل في مقدمة اهتمامات منظمة الامم المتحدة خاصة برنامجها الانمائي (UNDP) بوصفه من اساسيات التنمية البشرية، وفي أول تعريف للتنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية عام 1990، بانها "هي توسيع الخيارات المتاحة

[35] - جميل عودة ابراهيم، حق الانسان في الحصول على الصحة، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، متاح على الموقع التالي:
https://annabaa.org/arabic/health/1303

امام الناس فيعيشوا حياة مديدة.. ملؤها الصحة، و يكتسبوا المعرفة، و يتمتعوا بمعيشة كريمة بالإضافة الى ممارسة الحرية السياسية و ضمان حقوق الانسان و احترام الذات"[36].

الفرع الثالث– دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة كوفيد 19 في اطار الامن الصحي

بالرغم من التقدم الذي يشهده المجتمع الدولي في مجال الرعاية الصحية والمستلزمات الطبية، إلا إن هنالك أكثر من 20 مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الوقاية منها[37]. فالصحة هي عنصر مكون أساسي في امن الإنسان، لان أساس الأمن تكون في حماية حياة الإنسان، والصحة الجيدة تشكل شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي والتهديدات التي تصيب الصحة كثيرة ومن أهم تلك التهديدات سوء التغذية سواء كان ذلك في نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته ففي كلتا الحالتين تكون لها اثار وانعكاسات سلبية في صحة الإنسان[38]. والتلوث البيئي الذي يصيب الماء والهواء يسبب العديد من الإمراض التي تودي بحياة الإنسان كما إن للمستوى المعيشي المتدني الدور الفعال في تدهور صحة الإنسان حيث إن الأشخاص الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب كما يصعب عليهم جلب الدواء مما يؤدي بالنتيجة إلى

---

[36] - المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية UNDP-HDR، وهو متاح على الموقع التالي:
file:///F:/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%B0%D9%8A%20%D9%82%D8%A7%D8%B1/%D8%B4%D8%B1%D8%AD%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9%201994%20%D9%85%D9%87%D9%85%20%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%B1.pdf

[37] - الباحث: م. حسين باسم عبد الامير، تطور مفهوم "الأمن الصحي" وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، متاح في الموقع التالي:
/politics-dz.com

[38] - مقدمة دستور منظمة الصحة العالمية لسنة 1948، الذي جاء فيه:
(الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز.
التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية.
صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول.
ما تحققه أية دولة في مجال تحسين الصحة وحمايتها أمر له أهميته للجميع.
تفاوت التنمية في البلدان المختلفة في تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولا سيما الأمراض السارية، خطر على الجميع.
النشأة الصحية للطفل أمر بالغ الأهمية؛ والقدرة على العيش بانسجام في بيئة كلية متغيرة أمر جوهري لهذه النشأة.
إتاحة فوائد العلوم الطبية والنفسية وما يتصل بها من معارف لجميع الشعوب أمر جوهري لبلوغ أعلى المستويات الصحية.
الرأي العام المستنير والتعاون الإيجابي من الجمهور لهما أهمية قصوى في تحسين صحة البشر.
الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية.). وهو متاح على موقع منظمة الصحة العالمية التالي:
https://www.who.int/ar/about/who-we-are/constitution

تدهور وضعهم الصحي هذه الحالات موجودة في اغلب دول العالم الثالث والتي تشكل 85 % من دول العالم [39]. يعتقد الباحث بان العالم اليوم يواجه أمراض واسعة الانتشار وعابرة لحدود الدول منها مرض نقص المناعة البشرية ونقص المناعة المكتسبة والملا ريا والكوليرا والسل وأنفلونزا الطيور وجنون البقر، وغيرها من الأمراض المعدية، والان نواجه فيروس كرونا ونتيجة للعولمة وبسبب التنقلات البشرية والسياحة، صارت هذه الأمراض تنتشر في العالم وبشكل سريع مما تشكل تهديد للأفراد، أي أن هذه الأمراض أصبحت عالمية لا تستثني أي دولة، والأمر يحتاج إلى تعاون دولي في مجال الوقاية والعلاج وخاصة من جانب المنظمات المتخصصة منها منظمة الصحة العالمية، كون أكثر الدول تفتقد إلى آليات عمل تسمح باكتشاف مبكر للأمراض والاوبئة وخاصة كوفيد 19[40]، وعدم امتلاكها تقنيات متطورة لمعالجتها في حالة الإصابة.

ويذهب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس الى القول بان هناك عنصران أساسيان للتصدي لفايروس كورونا بفعالية هما:

يجب على قادة العالم أن يكثّفوا جهودهم من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب على المواطنين أن يتبنّوا تدابير جديدة.

وقد تمكنت بعض الدول في منطقة حوض الميكونغ، بالإضافة إلى كل من نيوزيلندا ورواندا والعديد من الدول الجزرية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من دحر الفيروس في وقت مبكر.

ويُنظر الى نيوزيلندا على انها اليوم تعد نموذج عالمي، إذ احتفلت رئيسة الوزراء جاسيندا آردرن خلال عطلة نهاية الأسبوع بمرور 100 يوم دون تسجيل أي انتقال للعدوى بين أوساط المجتمع المحلي، مشددةً في ذلك وفي ذات الوقت على ضرورة توخي الحذر من جانب المواطنين.

---

[39]- الياس أبو جودة، مصدر سابق، ص56.

[40] - (فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب كوفيد 19 المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19.) حسب ما جاء في توصيف منظمة الصحة العالمية وهو متاح على الموقع التالي:
https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

ويُعزى التقدم الذي أحرزته دولة رواندا إلى توافر توليفة مماثلة منسجمة الى حد كبير تجمع بين القيادة القوية، والتغطية الصحية الشاملة، والعاملين الصحيين المدعومين بشكل جيد، واتصالات الصحة العمومية الواضحة[41].

وفي اطار قيام منظمة الصحة العالمية بمتابعة نشاطاته عن ازمة كوفيد 19 فقد عقدت لجنة الطوارئ المعنية بمرض كوفيد-19، بموجب دعوة وجهها لها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس حسب اللوائح الصحية الدولية (2005)، اجتماعها الرابع في 31 تموز/ يوليو. وأعربت اللجنة، في بيانها الصادر بعد الاجتماع، عن "تقديرها للجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية وشركاؤها من أجل التصدي لجائحة مرض كوفيد-19، كما شددت على أنه من المتوقع أن تستمر هذه الجائحة لفترة طويلة، مشيرةً إلى أنه من المهم مواصلة جهود الاستجابة المجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية." [42].

وبعد مناقشة واستعراض كاملين للبيّنات، اتفقت اللجنة بالإجماع على أن الفايروس ما زال يشكل طارئة من طوارئ الصحة العمومية والتي بدورها تعد امرا مقلقا دوليا، وقدمت اللجنة هذه المشورة إلى الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

كان الدكتور تيدروس قد صرح أمام اللجنة في ملاحظاته الافتتاحية قائلا "أن الجائحة أزمة صحية تحدث مرة واحدة في القرن، وستمتد آثارها لعدة عقود. فالعديد من البلدان التي كانت تعتقد أنها تجاوزت الأسوأ أصبحت الآن تواجه فاشيات جديدة. وبعض البلدان التي لم تتضرر كثيرا في الأسابيع الأولى أصبحت الآن تشهد تزايدا في عدد الحالات والوفيات، أما بعض البلدان الأخرى التي شهدت فاشيات واسعة فقد تمكّنت الآن من السيطرة عليها."

وقدمت اللجنة مجموعة من التوصيات لكل من منظمة الصحة العالمية، فضلا عن الدول الأطراف. وأوصت المنظمة كذلك بالاستمرار في تعبئة وحشد جهود المنظمات متعددة الأطراف العالمية والإقليمية والشركاء من أجل التأهب لجائحة مرض كوفيد-19 والاستجابة لها، مع ضرورة توفير دعم الدول الأعضاء لاجل الحفاظ

41 -

42 - لجنة الطوارئ المعنية بمرض كوفيد-19، وهي متاحة على موقع منظمة الصحة العالمية التالي:
https://www.who.int/ar/news-room/detail/11-12-1441-covid-19-emergency-committee-highlights-need-for-response-efforts-over-long-term

على الخدمات الصحية، مع تسريع وتيرة البحوث واحتمال إتاحة وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات في الوقت المطلوب.

ونصحت اللجنة؛ الدول بدعم جهود البحث هذه، عن طريق توفير التمويل المناسب، والانضمام إلى الجهود الرامية إلى إتاحة وسائل التشخيص والعلاجات واللقاحات بشكل منصف من خلال المشاركة في مبادرة تيسير إتاحة أدوات مواجهة كوفيد 19 بجانب مبادرات أخرى.

كما نصحت اللجنة الدول جميعها بتعزيز رصد الصحة العمومية للتعرّف على الحالات وتتبع المخالطين، بما في ذلك في البيئات المحدودة الموارد أو الضعيفة أو المعرضة لخطر شديد، والحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية بفضل التمويل والإمدادات والموارد البشرية الكافية كذلك نصحت الدول بتنفيذ تدابير لازمة ومشورة متناسبة بشأن السفر والتنقل استنادا إلى تقييمات المخاطر، واستعراض هذه الإجراءات بانتظام، كما قدمت اللجنة المؤقتة عدد من التوصيات للدول يمكن اجمالها في الهامش ادناه[43].

[43] - التوصيات المؤقتة للدول الاطراف صادرة من لجنة الطوارئ المشكلة في منظمة الصحة العالمية لمواجهة كوفيد 19: (توصيات مؤقتة للدول الأطراف

1- تبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك الممارسات المستمدة من استعراض إجراءات الاستجابة، مع منظمة الصحة العالمية؛ وتطبيق الدروس المستفادة من البلدان التي نجحت في إعادة فتح مجتمعاتها (بما في ذلك المؤسسات التجارية والمدارس وغيرها من الخدمات) والحد من آثار جائحة كوفيد-19؛

2- دعم المنظمات الإقليمية والعالمية المتعددة الأطراف وتشجيع التضامن العالمي في الاستجابة لكوفيد-19.

3- تعزيز وإدامة روح الالتزام والقيادة السياسية في الاستراتيجيات الوطنية وأنشطة الاستجابة المحلية المستندة إلى العلم والبيانات والخبرات؛ وإشراك جميع القطاعات في التصدي لآثار الجائحة؛

4- مواصلة تعزيز القدرة على الترصّد في مجال الصحة العمومية وإجراء اختبارات الفحص وتتبع المخالطين.

5- تبادل المعلومات والبيانات في حينها مع المنظمة بشأن الوضع الوبائي لكوفيد-19 ووخامته وتدابير الاستجابة وفاشيات الأمراض المتزامنة، عبر منصات مثل الشبكة العالمية لترصّد الإنفلونزا والتصدي لها.

6- تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين الأفراد، وبناء الثقة من خلال التصدي للمعلومات الخاطئة والمضللة، وإتاحة إرشادات واضحة، ومبررات متينة، وموارد للصحة العمومية، وتدابير اجتماعية يمكن قبولها وتنفيذها.

7- الانضمام إلى مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (ACT) والمشاركة في التجارب ذات الصلة، والتأهب لإدخال العلاجات واللقاحات على نحو آمن وفعال.

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحث هذا الموضوع نود بيان عدد من الاستنتاجات والمقترحات تدبيراً وتقديراً، وهي كما يلي:

أولا- الاستنتاجات

1- هذا الوباء(كوفيد 19) أصبح عالميا لم يستثني اية دولة صغيرة كانت ام كبيرة قوية ام ضعيفة، وهنا فالأمر يحتاج إلى تعاون دولي في مجال الوقاية والمواجهة لتقليل حجم الاثار السلبية وخاصة من جانب المنظمات المتخصصة منها منظمة الصحة العالمية، كون أكثر الدول تفتقد إلى آليات عمل تسمح باكتشاف مبكر لهذا الفيروس او لقلة عدد الاجهزة المعنية بالاكتشاف والعلاج، وعدم امتلاكها تقنيات متطورة لمعالجة الأمراض في حالة الإصابة.

2- جزء اساسي ومهم في مواجهة الوباء تستلزم النظر للمستوى المعيشي المتدني الذي يأخذ ويمثل الدور السلبي المباشر في تدهور صحة الإنسان، كون الأشخاص الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب كما يصعب عليهم جلب الدواء مما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي وهذه تعد ظاهرة واضحة وموجودة في كثير من دول العالم الاقل نموا وتطورا "العالم الثالث".

3- يهدف الأمن الصحي حول إيجاد الوسائل الكفيلة لحماية إفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي يتعرضون لها، وذلك في سبيل جعلهم يعيشون حياة آمنة صحيا وأكثر استقرارا.

4- الصحة بوصفها حق طبيعي للإنسان لا يمكن الانتقاص منه او المساومة عليه تحت اي ظرف، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار السعادة الروحية وأبعاد أخرى أشد عمقا في حياة الإنسان.

5- يقدّر صندوق النقد الدولي أن انتشار هذا الفايروس قد عطل الاقتصاد العالمي كثيرا وبكلف 375 مليار دولار أمريكي شهرياً خسارة، ويتوقع أن يتكبد الاقتصاد العالمي خسارة تراكمية تزيد على 12

8- تنفيذ المشورة والتدابير المناسبة والمتناسبة في مجال السفر، استناداً إلى تقييمات المخاطر، وتحديثها بانتظام، وتبادل المعلومات بشأنها مع المنظمة؛ وتوفير القدرات اللازمة، بما في ذلك عند نقاط الدخول، للتخفيف من المخاطر المحتملة لانتقال عدوى كوفيد-19 دولياً وتيسير تتبع المخالطين على الصعيد الدولي.

9- الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية من خلال توفير ما يكفي من التمويل والإمدادات والموارد البشرية؛ وتهيئة النظم الصحية للتعامل مع الأنفلونزا الموسمية، وفاشيات الأمراض المتزامنة الأخرى، والكوارث الطبيعية.) وهي متاحة على الموقع التالي:
https://www.who.int/ar/news-room/detail/11-12-1441-statement-on-the-fourth-meeting-of-the-international-health-regulations-(2005)-emergency-committee-regarding-the-outbreak-of-coronavirus-disease-(covid-19(

تريليون دولار أمريكي على مدى سنتين، وقد أنفقت كثير من دول العالم بالفعل تريليونات الدولارات في التصدي للعواقب القصيرة الأجل لهذه الجائحة، فالولايات المتحدة لوحدها انفقت خلال شهر حزيران اكثر من 867 مليار دولار بسبب هذا الفايروس.

ثانيا-المقترحات

1- ضرورة تفعيل التعاون الدولي مع المنظمات الدولية المتخصصة منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو وبرنامج الغذاء العالمي من جهة وكذلك توحيد الجهود بين الدولة والجهات الفاعلة منها منظمات المجتمع المدني من أجل العمل على تعزيز الأمن الصحي في اطار الامن الانساني عن طريق تطوير المبادئ القانونية المعمول بها في الدول.

2- ينبغي أن تكون من أولويات واجبات الدولة هو الاهتمام بالأمن الصحي وعده مفهوما ديناميكيا وعليها أن لا تغفل أي جانب من جوانبه وهذا يعني أن الدولة سوف تسهم في تحقيق الأمن الصحي لتصبح دولة ناجحة وقوية بتعزيز حقوق الإنسان وحرياته وكرامته والذي يمثل جوهر الحياة.

3- مع زيادة انتشار هذا الفايروس، من الضروري للدول أن تتكاتف بشكل غير مسبوق لأجل استحداث لقاحات ووسائل تشخيص وعلاجات جديدة، وتهيئة الظروف لضمان إتاحتها لجميع الناس في كل مكان من دول العالم وهو وقت مطلوب التعاون فيه بمختلف مستوياته.

4- التفاعل مع مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 (مسرّع الإتاحة ACT) التي اطلقتها منظمة الصحة العالمية في نيسان 2020 بعد اجتماعها مع عدد كبير من قادة دول العالم. وتقريبا في غضون ثلاثة أشهر فقط، تمكّنت هذه المبادرة من تحقيق نتائج إيجابية كون منظمة الصحة العالمية وجهت تحذيرات متكررة للعراق من مواجهة كارثة حقيقية بتفشي هذا الفايروس وضرورة عدم الاستهانة به رسميا وشعبيا.

5- التعاون مع دول لديها تعاون فعال او دور ايجابي في مسرّع الإتاحة المبادرة العالمية الجارية الوحيدة كونها المبادرة الوحيدة التي تجمع بين جميع أنشطة البحث والتطوير، والتصنيع، والتنظيم، والشراء، والمشتريات على الصعيد العالمي، والتي تعد ضرورية لجميع الأدوات التي تتيح للدول في مواجهة اثار هذا الفايروس وانهائه. وقضية اختيار فائز على حساب آخر هو رهان مكلف ويمكن ان يكون

محفوف بالمخاطر. فمسرّع الإتاحة يمكّن الحكومات من الاشتراك في تحمل المخاطر وتقاسم المكافأة. وعلى وجه الخصوص، فإن استحداث اللقاحات عملية طويلة الأجل وكذلك هي معقدة، فضلا عن كونها محفوفة بالمخاطر ومكلفة. واثبت التطبيق العملي ان الغالبية العظمى من اللقاحات التي انتجت منيت بالفشل في المراحل الأولى من اكتشافها وانتاجها.

المصادر

- تقرير التنمية البشري الانمائي لسنة 1994.
- د. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ط3، مجد المؤسسة الجامعية لنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص222.
- سالم توفيق ألنجفي، الأمن الغذائي العربي المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، 1998، ص14.
- د. خالد عكاب حسون، د. عادل حسن علي، ماهية الامن الانساني في إطار التنظيم الدولي المعاصر، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد-1 السنة -6، العدد- 20 ص 4 وما بعدها.
- هاما ساكي كينسي، نظرية الامن الانساني في نطاق القانون الدولي المعاصر مع اشارة خاصة لدور اليابان، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق – جامعة القاهرة 2008.
- د. احمد عمر الراوي، الأمن الغذائي في العراق، التحديات والأفاق المستقبلية، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة،العدد14، 2009مصدر سابق، ص88.
- د. خالد عكاب حسون العبيدي، التهديدات التي تواجه الأمن الإنساني في نطاق القانون الدولي دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،المجلد4، العدد13، السنة 4، 2013.
- د. خالد عكاب حسون العبيدي، موقف القانون الدولي المعاصر من مفهوم الدولة الفاشلة، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الماجستير 2017_2018 ، ص43-44، غير منشورة.

- د. خضران بن حمدان الزهراني ود. صديق الطيب منير، الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع التطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة FAO،
- برنامج الاغذية العالمي، نظرة عامة على استراتيجية البرنامج، متاح على الموقع التالي:
- برنامج الغذاء العالمي التابع لمنظمة الامم المتحدة.
- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة الكويت، 1998، ص28.
- الدكتورة فيوليت داغر، الأمينة العامة للجنة العربية لحقوق الإنسان، العقوبات الاقتصادية على العراق، بعثة تحقيق إلى بغداد من 13 إلى 20 أيار/مايو 1999،
- د. عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط1، مطبعة سيكيو، بيروت، 2001.
- قنوفي وسيلة، امن الانسان بين مقاربة الامن الانساني ومباديء القانون الدولي، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة محمد لمين دباغين. سطيف 2، 2017.
- حسين باسم. "مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين". مجلة بيت الحكمة. العدد 38. 2019.
- مسؤولية مجلس الأمن في صون السلام والأمن: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمليات الدولية لحفظ السلام المقرر المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٧٢ (القرار ١٣٠٨(٢٠٠٠)):
- د.هانس روسلينج، التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي، ط1، مركز الإمارات للدراسات البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص3.
- مصطفى محمود عبد السلام، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 مساهمة التقنيات الحديثة في خدمة التنمية البشرية، قراءات منشورة في مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، العدد271، 2001، ص156.

- المادة (25) فقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام1948.
- المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- جميل عودة ابراهيم، حق الانسان في الحصول على الصحة، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، متاح على الموقع التالي: https://annabaa.org/arabic/health/1303
- المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية UNDP-HDR، وهو متاح على الموقع التالي:
- file:///F:/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A9/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1%20%D8%B0%D9%8A%20%D9%82%D8%A7%D8%B1/%D8%B4%D8%B1%D8%AD%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9%201994%20%D9%85%D9%87%D9%85%20%D9%88%D9%85%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%B1.pdf
- حسين باسم عبد الامير، تطور مفهوم "الأمن الصحي" وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة، متاح في الموقع التالي:politics-dz.com
- مقدمة دستور منظمة الصحة العالمية لسنة 1948، الذي جاء فيه:
- لجنة الطوارئ المعنية بمرض كوفيد-19، وهي متاحة على موقع منظمة الصحة العالمية التالي:
- https://www.who.int/ar/news-room/detail/11-12-1441-covid-19-emergency-committee-highlights-need-for-response-efforts-over-long-term